

(ب) التصريف :

وهو تحويل الكلمة من بنية إلى أخرى ، فأیما حرف سقط أو حدث فيه تغير فهو زائد مثل : كاتب تصغيره كويتب ، وجمعه كتبة ومثناه كاتبان ، لهذا نحكم بأصالة الكاف والتاء والياء لأنها هي التل لم يحدث فيها تغيير ، وفي هذه الكلمة لا يمكن الاعتماد على المصدر (كتابة) ، ذلك أنه لو احتكمتنا إليه لوجدنا حروفه أكثر من حروف بعض التصاريف .

(ج) الكثرة :

أن يقع الحرف في موضع كثر وجوده فيه زائداً فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ، فيحكم عليه بالزيادة فيما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف مثال ذلك : زيادة الهمزة أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول نحو : أحمر ، أسمع ، أجلس ، أكتب ، أجمع ، أدخل ، أخرج ، أقرب ، أبيض ، أظرف ، أعرج .

فلما وجدت أولاً في كلمات مثل : أرنب ، أفكل (الرعدة) وليس لهما مصادر أو تصاريف تساعد في الحكم ، حملنا الهمزة فيها على نظائرها الكثيرة التي لا تخصي ، فكان القياس أن يحكم عليها بالزيادة وعلى سائر الحروف بالأصالة اعتماداً على الكثرة ، وحملنا للمجهول على المعلوم ، وبهذا يكون وزن أرنب وأفكل (أفعل) .

ومن ذلك كلمة منبج اسم بلدة بسوريا ، فإن الميم كثرت زيادتها إذا وقعت أولاً بعد ثلاثة أصول نحو : مجلس ، مسرح ، ملعب ، منبر ، مخرج ، قلما وجدت في منبج ولم يكن لها اشتقاق أو تصريف ، ينبغى حملها على الأكثر من النظائر والحكم بزيادة الميم ونقول : إنها بوزن (مفعول) .

(د) اللزوم :

وهو أن يكون حرف من أحرف الزيادة قد لزم موضعاً يقع فيه زائداً فيما عرف له اشتقاق أو تصريف فلما وقع في موضعه ذلك من كلمة لا يعرف لها اشتقاق أو تصريف ، مثال ذلك : النون تقع ثلاثة ساكنة بعد حرفين أصليين في اسم حروفه